التطورات السياسية في السنغال

1627 - 1960

محاضرة دكتوراه تأريخ حديث

مادة : تاريخ أفريقيا جنوب الصحراء الحديث والمعاصر

أستاذة المادة:- الأستاذ الدكتورة عفراء عطا عبد الكريم الريس

الأوضاع السياسية في السنغال حتى عام 1870:

كانت البرتغاليين أول الدول الأوربية التي وصلت إلى سواحل السنغال وذلك بعد أن نجحت البرتغال في تطوير سفنها، وزودتها بالبوصلة والإسطرلاب فقضت بذلك على العقبة التي كانت تعترضها وهي مشكلة الرياح وكيفية الإبحار في أعالي البحار ، ومنذ عام 1446م أحتلوا جزيرة (أرغين) الصغيرة كما احتل الهولنديين جزيرة (غورية) مقابل داكار وبقيت الدولتان في هاتين المنطقتين مدة طويلة، ثم تمكن البرتغاليين من الوصول إلى الرأس الأخضر وتسللوا منه إلى الداخل نحو (بامبوك) بحثا عن الذهب ولقد كان التبشير هدفا رئيسياً للرحالة البرتغاليين الأوائل الذين اعتقدوا أن دخول الأفارقة إلى المسيحية يكفي مبررا ، بيد أن جهودهم الدينية باءت بالفشل إلى حد كبير، وأخفقت كل المحاولات التي استهدفت إقامة مراكز تبشيرية في السنغال، كما كانت تجارة الرقيق من أهم أهداف البرتغاليين حيث وصلت أول شحنة الى لشبونة من شمال السنغال في عام 1444م .

وفي عام 1627 أسس الفرنسيون قاعدة لهم عند مصب نهر السنغال، وفي عام 1659 أقام الفرنسيون حصن (سان لويس) ثم طردوا البرتغاليين من ممتلكاتهم جنوب الرأس الأخضر، وأصبحت شواطئ السنغال كلها بأيديهم .

وتُعد السنغال من أولى المستعمرات الفرنسية في غرب أفريقيا، وهي أقربها إلى أوربا، وقد اتخذت فرنسا من سانت لويس عاصمة للمستعمرة، ومن داكار ميناءً رئيسياً لها، كما عُدت داكار أيضا من أهم موانئ أفريقيا الغربية الفرنسية ، وقد مثلت السنغال أهمية اقتصادية كبيرة، وذلك بفضل ما تنتجه من كميات كبيرة من الفول السوداني، وخاصة في إقليم كاولاك وكابور وسالوفولو ، وأبرم الفرنسيون معاهدات مع الحكام المحليين ليتيحوا لأنفسهم مهلة زمنية في تثبيت أقدامهم في المنطقة .

ونجح ريشيليو في تأسيس الشركات الفرنسية ومنها شركة السنغال عام 1673 . كما قام كولبير بدعاية كبيرة مؤكدا حق فرنسا التاريخي في المنطقة . هذا وقد بذل حكام مستعمرة السنغال جهودا كبيرة للنهوض بها وتنمية التجارة فيها ونذكر على سبيل المثال أندريه برو الذي أسس الوكالات التجارية فيها ، أدى قيام

حرب السنوات السبع (1756 – 1763) إلى تعاقب استيلاء الدولتين على السنغال حتى استعادت فرنسا جميع وكالاتها بعد توقيع معاهدة باريس 1814. حيث وجدت السياسة التوسعية الفرنسية تجلياتها الواضحة في الحوض الأسفل لنهر السنغال منذ نهاية الحروب النابليونية واستعادة السنغال من الإنكليز عام 1817 م،

وبعد احتلالها الجزائر عام 1830 تمكنت فرنسا من مد نفوذها في شمال أفريقيا الى الجزائر وتونس والمغرب ، وفي غرب القارة إلى السنغال وموريتانيا وداهومي وغيرها، والتزمت الإدارة الفرنسية طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر بسياسة مهادنة القوى الوطنية مع تطوير المستعمرة من الناحية الاقتصادية فتم إدخال حاصلات جديدة مثل السكر والبن والقطن، كما تم استقدام الخبراء الزراعيين للتوسع في زراعة الأرز والنيلة اللازمة للصناعة وأدخل صناعة الحرير .

وتُعد المدة (1627 – 1848) هي مرحلة الاحتلال الفرنسي الأولى والتي تركزت في المناطق الساحلية دون التوغل في الداخل ، تم التركيز فيها على تثبيت القواعد وبناء الحصون وتنشيط التجارة .

وعندما تولى نابليون الثالث الحكم في فرنسا عام 1848 وضع مشروع للتوسع داخل السنغال ، كما اهتم حكام السنغال باكتشاف المناطق الداخلية المحيطة بها ولاسيما بوييه ويلوميه، كما أرسل خليفته بودان بعثة هيكار الشهيرة عام 1849 لتفقد منابع السنغال وغامبيا والفاليمي وبوندو، وعلى الرغم كل هذه الجهود عانت المستعمرة من أغارات القبائل الموريتانية وأن كثرة تولي الحكام الفرنسيين عليها فكان من الصعب وضع سياسة عامة ومحددة .

وخلال تلك المدة برز الحاج عمر تل ، وهو مؤسس مملكة التوكولور الواقعة على ضفاف السنغال التي امتدت في أعالي السنغال والنيجر. وقد أصبح زعميا للتيجانية في غرب أفريقيا وبدأ جهاده ضد الوثنيين فأنشأ مركز في دياجوكو بالقرب من تمبو في فوتاجالون. ونجح الحاج عمر في نشر الإسلام بين الجماعات الوثنية في فوتاجالون والسنغال كما بنى المراكز التابعة له في بودور، وباقل، ودمبورا، وكون جيشا من التوكولور اعتمد في تسليحه على الأسلحة الحديثة التي حصل عليها من تجار سيراليون وغامبيا مستغلا مناجم الذهب في بوريه في أعالي النيجر لشراء ما يلزمه من أسلحة .

وفي عام 1854 تم تعيين فيدهرب حاكما على السنغال وجاء مواكباً لطموح فرنسا وسياستها التوسعية الجديدة في المنطقة، فقد انتهجت الإمبراطورية الفرنسية سياسة أكثر نشاطا في أفريقيا منذ منتصف القرن التاسع عشر، واتسمت سياسة نابليون الثالث بالتوسع والاستعمار، وسعى لربط المستعمرات الفرنسية في

الجزائر مع مستعمرة السنغال في غرب أفريقيا، كما أن حكومته اعتمدت على العسكريين من جهة والحزب الكاثوليكي من جهة أخرى وكلا الحزبين من أنصار التوسع والاستعمار وقد وجهت هذه العناصر سياسة فرنسا للمدة 1852-1870 .

كان أهم عمل لفيدهرب هو تأمينه لحدود مستعمرة السنغال ضد القبائل الموريتانية من جهة الشمال كذلك تأمين الحدود الشرقية ضد التوكولور وتأمين الحدود الجنوبية، فضم منطقتي سين وسالوم الى السنغال وأجبر القوى الوطنية على توقيع معاهدات الحماية، ووضع فيدهرب سياسة محددة للتعامل مع القوى الوطنية المختلفة، تلخصت في سياسة السلام أو الحرب، أي على القوى الوطنية المختلفة التعاون معه والاستسلام للنفوذ الفرنسي فان لم ترضخ له فليس أمامها سوى الحرب، وقد اتخذ فيدهرب من السنغال القاعدة الرئيسية للتوسع الفرنسي في غرب أفريقيا.

المقاومة الوطنية في السنغال ضد الوجود الفرنسي

انتهج الفرنسيون خلال تلك المدة سياسة توسعية في كل منطقة من مناطق السنغال ، وقد تولى عدد من الضباط الفرنسين تنفيذ هذه السياسة ، حيث اعتمدوا على الغزو العسكري أكثر من عقد المعاهدات للحماية مثل ما فعل البريطانيون، ومن الطبيعي أن يواجه الأفارقة هذه السياسة التوسعية بالمواجهة العسكرية ، ويعود ذلك إلى سببين رئيسين :

1. ان الفرنسيين لجئوا إلى الغزو العسكري تماماً ، وكان رد الفعل الأفريقي هو المواجهة الفورية .
2. ان الغزو الفرنسي كان في معظمه متجهاً نحو المناطق والممالك الإسلامية في غرب القارة والتي عدت فرض الحكم الأبيض يعني الرضوخ للكفار وهو ما لا يقبله أي مسلم في هذه المناطق .

كانت العلاقة بين الطرفين طيبة في بداية الأمر لأن الحاج عمر ركز جهوده ضد الوثنيين لنشر الإسلام ، ففي عام 1838 أكد الحاج عمر للفرنسيين بأنه حريص على الإبقاء على العلاقات الودية مع الفرنسيين وهو مستعد لتوفير الحماية للتجار الأوربيين ولكنه اشترط عليهم بيعه الأسلحة وأعلن لهم بأنه صديق للأوربيين يريد العيش في سلام معهم، ولا يبغي سوى أن يدفعوا له الضرائب لكي يتمكنوا من التجارة بحرية .

وفيما بين عامي 1852 و 1854 أصبح الحاج عمر له نفوذ كبير على مسلمي بامبوك وخاسو وبوندو ، ولم يقتصر تأثيره على مسلمي السنغال وما حولها وإنما امتد حتى غامبيا، فعمل على إثارة أهالي المنطقة ضد القوات البريطانية ، ونظم حملة عسكرية اتجه بها صوب بتهورست في غامبيا لولا مسارعة القوى الفرنسية لإنقاذ الموقف .

بدأ الفرنسيون يدركون مدى قوى الحاج عمر وخاصة وأن مسلمي فوتا السنغالية تطلعوا إلى الاتحاد معه، ولذلك كان لابد لفيدهرب من الاعتماد على قوى أخرى يواجه بها، فلجأ إلى التحالف مع البمبارا الوثنيين الذين مثلوا ألد أعداء الحاج عمر، وفي نفس الوقت رحب البمبارا بهذا التحالف على أمل أن يمكنهم من استعادة نفوذهم ومركزهم السياسي الذي سلبهم منهم الحاج عمر .

وحتى عام 1857 كان الحاج عمر ما زال على علاقة طيبة بالفرنسيين، ولكن سرعان ما تبدلت هذه العلاقة عندما أرسل لهم يطلب منهم تزويده بالأسلحة الحديثة ولكنهم رفضوا وذلك خوفا من تزايد قوته العسكرية، في الوقت نفسه عملوا على تسليح البمبارا ، ولذلك تغير موقفه من الفرنسيين ، وأخذ أتباعه يهاجمون المراكز الفرنسية ويهددون التجارة في منطقة باقل، ثم أقدم الحاج عمر على خطوة خطيرة إذ أعلن عن نواياه في محاربة الفرنسيين حتى يدفعوا له الجزية، كما دعا أتباعه في سانت لويس إلى عدم التعاون والاتفاق مع الخونة الفرنسيين على حد تعبيره، وكتب إلى فيدهرب بأنه لا يريد إقامة أية منشآت فرنسية في أراضيه كما أنه يعارض إرسال أي سفينة حربية فرنسية .

والواقع أن طلب الحاج عمر الجزية من الفرنسيين راجع إلى اقتناعه خلال هذه المدة بقدرته العسكرية وأن بإمكانه هزيمتهم وذلك يرجع إلى أن فيدهرب ركز جهوده خلال هذه المدة نحو المناطق الشمالية من السنغال لإخضاع الموريتانيين ومنعهم من الإغارة على المستعمرة، إلى جانب ذلك أنه حتى هذه المدة لم يدخل الحاج عمر في صراع حقيقي مع القوة الفرنسية .

ونتيجة لتحالف الفرنسيين مع البمبارا الوثنيين قام الحاج عمر بطرد التجار الفرنسيين العالمين في المنطقة الواقعة من باقل إلى بودور في أعالي السنغال كما هاجم سمبالا حاكم خاسو لترحيبه بالفرنسيين في أراضيه واضطره إلى الفرار إلى ميدين ، حيث قبل سمبالا بناء حصن فرنسي في ميدين ، فخلال هذه المدة أراد

فيدهرب توسيع حدود المستعمرة إلى ما وراء باقل وإعادة النشاط التجاري للمنطقة، فرأى إنشاء حصن فرنسي يساعد على رد هجمات الحاج عمر ، وعين فيه القائد الفرنسي بول هول وزود الحصن بأربعة مدافع .

كان رد الحاج عمر على إنشاء حصن ميدين عنيفا فقد حاصره عدة أشهر من نيسان حتى تموز 1857 كما قام بمهاجمة حصن ماتام ومركز جيمو في عام 1859 ، ولكن رغم إصراره على حصار الحصون الفرنسية إلا أنه لم ينجح في التصدي لمخططات الفرنسيين، وأدرك أنه لا قبل له على مواجهتهم، ولذلك فضل الاتجاه شرقا صوب النيجر لكي يستكمل بناء دولته ، وأصبح نهر السنغال هو الحاجز بين حكمه ومناطق النفوذ الفرنسي في السنغال ، وقد أفاد الحاج عمر من غزوه المناطق الواقعة شرق السنغال أي صوب النيجر فغزا سيجو وحارب البمبارا الوثنيين واستولى على ماسينا وحقق نجاحا كبيرا في المنطقة.

وفي 21 آب 1860 ناقش المجلس الإداري للسنغال طلب الحاج عمر لعقد الصلح والسلام والشروط التي ينوي فيدهرب فرضها عليه ، ووضع الأخير ستة بنود للمعادة بين الطرفين لرسم حدود منطقة الحاج عمر ، إلا أن الحاج عمر رفض ذلك

وعندما عاد فيدهرب إلى السنغال خلال مدة ولايته الثانية في عام 1863 وجد أن منطقة التوكولور بزعامة الحاج عمر قد اتسعت ونمت وأصبحت تشكل خطرا كبيرا على المشاريع الفرنسية التوسعية، ، لذلك عزم فيدهرب على إرسال بعثة إلى سيجو لمقابلة الحاج عمر وكلف الضابط البحري أوجين ماج بالتوجه إلى سيجو عام 1863 لإقناع الحاج عمر بالتعاون مع الفرنسيين ، وكان الهدف الحقيقي للبعثة هو اكتشاف خط يربط بين الممتلكات الفرنسية في أعالي السنغال وأعالي النيجر، وخاصة باماكو أي ربط السنغال بالنيجر ، إلا أنه لم يقدر للبعثة مقابلة الحاج عمر فقد بقيت في سيجو لمدة عامين حتى وفاته ، وعلى الرغم من تأكيده لأبنه أحمد سيخو بأن هدف الفرنسيين الحقيقي هو الاهتمام بالتجارة وأن يسمح لهم بإنشاء المراكز التجارية ولكن أحمد رفض إنشاء أية مراكز في أراضي التوكولور ، وخلال الأشهر الأخيرة من عام 1877 بدأت السلطات الفرنسية في السنغال تدرك بداية فتور العلاقات بالشيخ أحمدو الذي أخذ يتجه إلى طلب دعم من البريطانيين في مستعمرة جمبيا، حيث بدأ السيد كوبر القائم بالأعمال الإداري في المستعمرة البريطانية في جمبيا يتصل بالزعماء الوطنيين على نهر السنغال والنيجر لكي يعلنوا الولاء للبريطانيين وخشي الفرنسيون من هذه الاتصالات التي يمكن أن تؤثر على مصالحهم وسيطرتهم في السنغال فقرر الضم الكامل لمملكة

التوكولور ، فقامت فرنسا بإنشاء القيادة العليا للسنغال الأعلى في 6 أيلول 1880 وكانت هذه القيادة مستقلة عن حكومة السنغال ، وبعد صراع طويل تمكنت القوات الفرنسية القضاء على هذه المملكة في 28 نيسان 1893 .

وفي السياق نفسه برزت خلال تلك المدة مملكة كابور في السنغال (محافظة من محافظات السنغال الآن) حيث كانت مملكة يسكنها الولوف، وقد امتدت سيطرتها بين سانت لويس في الشمال وروفسك في الجنوب ، وقد أدى لات ديور ملك كابور دورا هاما في مقاومة النفوذ الفرنسي وأعلن عن رغبته واستعداده لقبول السيطرة الفرنسية في عام 1869 إلا أنه استأنف الجهاد ضد القوات الفرنسية ، وفي عام 1871 اعترفت فرنسا به ملكاً على كابور في مقابل قبوله الحماية ، ويمكن أن تعزى أسباب قبول الفرنسيين توقيع معاهدة مع ديور ومهادنته خلال تلك المدة ، بأن قيام حرب السبعين أثّرت على المصالح الفرنسية وانعكس ذلك بوضوح على النّفوذ الفرنسي إذ انسحبت الفرق الفرنسية من مستعمرة السّنغال والمستعمرة الرّئيسية كما هجرت المنشآت ، فأراد القادة الفرنسيون المحافظة على هدوء الموقف في المستعمرة وتجنب التورط في أية اشتباكات جديدة ، ولكن على الرغم هذا الاتفاق سرعان ما توترت العلاقة بين الطرفين لرفض لات ديور مد خط حديدي من سانت لويس الى داكار، وظل لات ديور يثير المشاكل للفرنسيين فتحالف مع قبائل الترارزة الموريتانية حتى أعلنت فرنسا الحماية على كابور 1883 ثم كثفت حملاتها العسكرية ضد لات ديور خلال المدة 1884–1886 حتى تمكنت من قتله في 27 تشرين الأول 1886 .

وفي أعالي السنغال أعلن محمدو لامين زعيم الساراكولي الجهاد ضد الفرنسيين، وكان هدفه هو تكوين إمبراطورية من قبائل الساراكولي التي ينتمي اليها على غرار إمبراطورية التوكولور التي أسسها الحاج عمر، وفيما بين عامي 1868 و1869 أدى لامين فريضة الحج وعند عودته إلى بلاده وقع أسيراً في يد قوات أحمدو شيخو زعيم التوكولور فمكث حوالي سبع سنوات في أراضيه مما كان له أكبر الأثر في توتر العلاقات بين الطرفين ، ومنذ عام 1885 بدأ الصدام الحقيقي بين محمود لامين والفرنسيين فقد بدأ في مراسلة المدن المجاورة وأعلن عن برنامجه والذي تلخص في إعلان الجهاد وتطوير الجيش وتزويده بأحدث الأسلحة، ثم تحسين علاقته مع جيرانه خاصة حكام فوتاتورو وبوندو، وفي عام 1886 أعلن نفسه مهدياً وبدأ في ضم العديد من الأراضي فضم ديافونو، وكارته، وبوندو وجويد ، وفي العام نفسه حاصر لامين الحصن الفرنسي في باقل واستولى على القرى المحيطة به ، فعملت السلطات الفرنسية على قطع طريق

المواصلات بين باقل وكايس لمنع وصول لامين الى الحصن ولكنها فشلت، ثم كلف الملازم فري بالتصدي لمحمدو لامين فوصل باقل وشن سلسلة من الهجمات ضد الساراكولي الذين نجحوا في الحاق الهزائم بالفرنسيين ، ثم اتجه إلى أعالي غامبيا وأسس حصن ديانا على بعد مائتي كم من السنغال .

حقق لامين انتصارات عدة وخشى الفرنسيين من قوته وأخذوا في تحصين حامياتهم العسكرية ومراكزهم على طول نهر السنغال ثم تدهور الموقف العسكري بالنسبة للفرنسيين، حتى تم تعيين جاليني قائدا أعلى للسودان الفرنسي في 15 تشرين الثاني 1886 بدلا من فري فأراد أن يأمن جانب كل من ساموري زعيم الماندنجو كذلك أحمدو زعيم التوكولور وذلك قبل أقدامه على محاربة لامين فقد خشى أن يقدما المساعدة له ، فعقد معاهدة مع ساموري لكي يأمن ظهر قواته أثناء تقدمه ، وحتى لا يتعرض لأي هجوم مباغت من أعالي النيجر، كذلك اتفق مع أحمد شيخو على أن يتعاونا ضد لامين عدوهما المشترك ، لذلك ركز أحمدو شيخو حملات في كل من ديافونو وجويد التي تركز فيها سويبو ابن محمدو لامين، واستمر الاشتباك بين قوات التوكولور والساراكولي حوالي ستة شهور وفي 7 نيسان 1887 تمكن أحمدو من الحاق الهزيمة بقوات الساراكولي في جوري، ولكن القوات الرئيسية كانت مع لامين في ديانا فحاول سويبو اللحاق بفرق ابيه، وأثناء عبوره نهر السنغال تمكن الملازم رشيمبرج من إلقاء القبض عليه في قرية ديوكوكوي القريبة من معسكر جاليني في اروندو ، حيث تم إعدامه رميا بالرصاص بينما ظل لامين في أعالي غامبيا مسيطرا على ضفاف الفاليمي وبامبوك .

وأمام ذلك وجه جاليني حملتين للقضاء على لامين تحركت الأولى من اروندو صوب ديانا، والثانية تحركت من ديامو بقيادة فالبير على أن تلتقي الحملتان في ديانا، وسارت الحملتان في بلاد مجهولة بالنسبة للفرنسيين ، تغطيها الأشجار الكثيفة. ولذلك نجح لامين في الحاق الهزائم بالفرنسيين ولكن اضطر في نهاية الأمر إلى الفرار أمام كثافة الهجمات الفرنسية وفر الى غامبيا ولكن جاليني تعقبه وقام الكابت فورتن بتمشيط المنطقة عام 1887 مما أدى إلى تخوف ملك منطقة فردو من عقاب الفرنسيين فقتل لامين وأحضر راسه إلى فورتن ، وبموت لامين انتهت المقاومة العنيفة التي واجهت الفرنسيين في السنغال مما أتاح لهم فرصة العمل بشيء من الهدوء النسبي في تقوية مراكزهم، وإعادة تنظيم مواصلاتهم كما يلاحظ أن جاليني اتبع أسلوب التغلب على الزعماء المحليين منفردين والحيلولة دون تكتلهم، ولذلك فقد أسرع بعقد معاهدة مع أحمدو شيخو، ولكن لم يكن ذلك يعني بأن الفرنسيين تخلو عن عدائهم لهم أو أنهم سيتركونه وشأنه، وإنما كانوا في حاجة اليه للتخلص من خطر محمدو لامين أولا ثم التخلص منه بعد ذلك .

ولابد من القول هنا أن المقيمون في المستوطنات الساحلية في السنغال تمتعوا بحقوق سياسية ذات شأن كبير ولمدة طويلة .مثال ذلك أنه في عام ١٨٤٨ نال قرابة ١٢٠٠٠ أفريقي من بلدتي سان لوي وجوري حق المواطنة الفرنسية على الرغم من أن أكثرهم كان أميا وغير مسيحي، وأكثر من هذا طلبت منهم الحكومة الفرنسية إيفاد. ثل عنهم للجمعية الفرنسية في باريس .وعلى الرغم من أن الحكومة الفرنسية قد سحبت هذا الحق عام ١٨٥٤ إلا أن آخرين غيرهم تمتعوا بحق المواطنة الفرنسية – كان يحاكموا في كل قضايا العقوبات وفق القانون الفرنسي مع التمتع بالحصانة إزاء نظام التبعية للإدارة الاستعمارية والسخرة والتمثيل أمام هيئات البرلمان الفرنسي – واستمر هذا التمتع حتى الاستقلال.

وخلال تلك المدة كان المستوطنون البيض الوحيدون في غرب أفريقيا هم الفرنسيون ، وقد انتج وادي نهر السنغال كميات من القطن التي بيعت واحتاجت اليها مصانع النسيج الفرنسية الجديدة .

وبذلك نلاحظ بأن السنغال كانت من أهم المستعمرات الفرنسية في غرب أفريقيا فهي المستعمرة الأم الرئيسية، وقد تطورت فيها السياسة الفرنسية ، ففي البداية عملت فرنسا على مهادنة القوى الوطنية مع حرصها في الوقت نفسه على تطوير المنطقة ولكن دون إقدام على احتلالها أو غزوها. ولكن بمجيئ فيديرب تغيرت هذه السياسة كلية، فقد استخدم القوى العسكرية ضد معارضيه وارسى دعائم التوسع العسكري الفرنسي في المنطقة وسرعان ما استعاد الفرنسيون نشاطهم مرة أخرى في المنطقة متخذين من السنغال قاعدة للتوسع نحو المناطق الداخلية واستتبع ذلك تدعيم سيطرتهم عليها بالقضاء على المقاومة الوطنية .

السياسة الفرنسية في السنغال بعد مؤتمر برلين 1884 – 1885:

كان من نتائج مؤتمر برلين 1884 – 1885 على السنغال ان فرنسا اتخذتها قاعدة للانطلاق نحو المناطق الداخلية ، وبدأت تقدمها نحو السودان شرقاً وأمكن ربط مناطق نفوذها في السنغال بمناطقها في حوض النيجر بخطوط سكك الحديد ، لكي تصبح تجارة ومنتجات غرب أفريقيا بيد الفرنسيين.

واعتبارًا من عام 1885 ، خضعت جميع الممالك على التوالي تحت ولاء حكومة سانت لويس ؛ وتم استيعاب المحميات واحدة تلو الأخرى ، وجرى إنشاء الحكومة العامة في عام 1895 على السنغال بالكامل ، وارتفع عدد المدن الرئيسية من ثمانية إلى ثلاثة عشر عام 1908 وجرى تطوير الجيش ليصبح فعال بشكل كبير .

وقع خلاف بين بريطانيا وفرنسا على حدود السنغال من جهة غامبيا فعقد الجانبان معاهدة عام 1904 سوى بموجبها الخلاف، فتنازلت بريطانيا عن جزيرة (غورية) لفرنسا التي بدورها تنازلت لبريطانيا عن منطقة واسعة على جانبي نهر غامبيا عرفت باسمه وغدت مستعمرة بريطانية .

ثمة أوجه تشابه كثيرة تجمع بين الأقاليم المتحدثة بالفرنسية من حيث تطورها السياسي وتميزها عن أقاليم غرب أفريقيا البريطانية، فالنخبة من أبنائها تخرجوا جميعا من نفس المدارس القليلة الموجودة بالبلاد وبخاصة مدرسة وليم بونتي في داكار، وألفوا روابط ثقافية حينما كانت الأحزاب السياسية غير مشروعة ، وسعوا في بداية الأمر إلى إيجاد موقع لهم داخل النظام السياسي الفرنسي بدلا من الاستقلال عنه، وحينما كانوا نوابا لشعوبهم في باريس ارتبطوا بأحزاب اليسار واستوعبوا النظرية الماركسية. وامتدت أحزابهم في أفريقيا إلى كل أنحاء البلاد.

نظمت السلطات الفرنسية الإدارة في السنغال، وقد حكمتها عن طريق وزارة المستعمرات والبرلمان الفرنسي الذي يصدر جميع التشريعات الخاصة بالمستعمرات ، وكانت تفاصيل تطبيقها تترك الى حكام المقاطعات فيصدرونها بأوامر محلية ، وأقيمت حدود ثابتة جرى تحديدها في الغالب الأعم وفق التقسيمات المحلية القائمة بين الجماعات السلالية الكبرى وتأسيس شكل ما من أشكال الحكومة المركزية في كل إقليم من تلك الأقاليم وتحدد شكل كل حكومة وفق طبيعة اتجاه النظام الفرنسي .وتولى أعضاء الإدارة الجديدة مهمة الإشراف على العديد من الخدمات وإدارتها .وكان الحاكم الاستعماري مسؤولا فقط أمام البرلمان الفرنسي ويساعد الحاكم مجلس شورى من كبار الموظفين وسعى الحكام الجدد في الأقاليم المستعمرة إلى فرض القانون والنظام مع ضمان الحد الأدنى من التطور .

وتختلف السنغال عن المستعمرات الفرنسية الأخرى في غرب أفريقيا بأنها لم تكن تحكم بشكل مباشر ، حيث كان لها تمثيل في البرلمان الفرنسي ، كما ظهر فيها نظام البلديات وقد أصبح السنغاليون مواطنين فرنسيين في عام 1916 وتكون فيها مجلس وسيط بين مستوى البلديات وبين مستوى البرلمانات .

وفيما يخص نظام الحكم والإدارة في السنغال خلال تلك المدة فقد صدر مرسوم في عام 1925 نظم أوضاع السنغال حيث شكل من داكار ومن المنطقة المحيطة بها منطقة خاصة، وقسمت بقية أجزاء الإقليم إلى أربعة مقاطعات ، وكان سكان السنغال الأفارقة يحملون بطاقة الرعية الفرنسية ويؤدون الخدمة العسكرية الإلزامية في الجيش الفرنسي، كما ينتخبون لهم نوابا عنهم في المجلس النيابي الفرنسي، فكانوا هم الزنوج الوحيدون الذين يتمتعون بمثل هذه الحقوق السياسية ، وفي عام 1947 صدر مرسوم آخر أعاد منطقة داكار إلى السنغال وبعد عام جرى انتخاب اول جمعية عامة للبلاد، وفي عام 1948 وضع في

السنغال المبدأ القائل بأن الأفريقي يمكن أن يكون مواطناً فرنسياً، وله أن يسهم في انتخابات البرلمان في فرنسا ، وبدأت الجمعيات السياسية الأفريقية ترتبط بالأحزاب السياسة الفرنسية على نحو واضح ، وفي عام 1958 تألفت أول حكومة ذاتية للسنغال .

بُنيت السياسة الفرنسية في مستعمراتها ومنها السنغال على بعض المبادئ البراقة في مظهرها التي أعلنتها الثورة الفرنسية ، فقد استند الفرنسيون على أن جميع سكان المستعمرات يجب أن يكونوا مواطنين فرنسيين لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات ، وعلى هذا الأساس قامت نظرية الامتصاص والاستيعاب (Assimilation) والمقصود بها صبغ المستعمرات بالصبغة الفرنسية عن طريق فرض ثقافة الفرنسيين (استعمار ثقافي) ولغتهم وتقاليدهم ونظمهم الاجتماعية والسياسية على الأفريقيين .

التطورات السياسية في السنغال 1945 - 1960

بدأت نقطة التحول بالنسبة للتجربة الاستعمارية مع نهاية الحرب العالمية الثانية .فقد ساد أوروبا اتجاه أكثر ليبرالية نحو الأقطار المتخلفة في العالم ، وبدأت تتحدد معالم تصور جديد لحكم ذاتي تتمتع به شعوب أفريقيا حتى ولو بعد عشرات السنين ،والمعروف أن أبناء غرب أفريقيا خاضوا الحرب مع جيوش الحلفاء في الشرق الأوسط وفي بورما ولكن تبددت أوهامهم بعد عودتهم حين وجدوا ثمار عملهم في القطاع الحديث لا تتكافأ مع ما قدموه، إلا أن سرعة التقدم السياسي والاجتماعي كان مهماً في حصول المستعمرات الفرنسية على استقلالها.

وأجريت الانتخابات عام ١٩٤٦ في كل من فرنسا ومستعمراتها التي اصطلح على تسميتها فيما بعد باسم« الاتحاد الفرنسي» French Union (عُرف بالجماعة الفرنسية أيضاً) وذلك للاقتراع على جمعية تأسيسية تضع الدستور للجمهورية الرابعة، وخصص لأقاليم غرب أفريقيا عشر مقاعد – خمسة للمواطنين الفرنسيين (البيض) والإفريقيين المتمتعين بنفس المكانة وخمسة لمن كانوا يسمون (رعايا) ، وكان من بين المنتخبين وقتذاك ليوبولد سيدار سنجور الذي أصبح رئيسا لدولة السنغال فيما بعد، وتزايد تدريجيا على مدى السنوات التالية الدور الذي ساهم به القادة الإفريقيون في الحياة السياسية للعاصمة الفرنسية، وشهد عام ١٩٤٦ عددا آخر من الإصلاحات منها ؛ منح الإفريقيين حق تشكيل أحزاب سياسية أو نقابات وإلغاء نظام السخرة والتبعية الاستعمارية، وحق المحاكم الوطنية في النظر بدعاوى العقوبات مع إجراء المحاكمات وفق القانون الفرنسي، ومنح المواطنة لكل سكان المستعمرات مع حقهم في الاحتفاظ بوضعيتهم الشخصية في

ظل القانون العرفي(مثال ذلك السماح لهم بتعدد الزوجات وهو أمر غير مشروع لأي شخص من رعايا القانون الفرنسي) ، بيد أن كل هذه الإصلاحات الجذرية أعقبتها مدة هدوء امتدت عشر سنوات تشكلت خلالها جماعات وأحزاب سياسية داخل المستعمرات وبدأت تتنافس فيما بينها من أجل الحصول على تأييد الجماهير لها.

وفي السنغال تأسس حزب العمل الاشتراكي السنغالي عام 1945 بزامة لآمين جوي Gueye Lamine (1891 – 1968) الذي جرى انتخابه لتمثيل السنغال في الجمعية الوطنية الفرنسية عام 1946، وكان يساعده ليوبولد سيدار سنغور Leopold Cedar Senghor (1906 – 2001)، الا أن سنجور تمكن من انتزع الزعامة من لآمين، فقد ولد سنجور لأب يعمل بقالا ، وان كان من الرعايا في قلب إقليم زراعة الفول السوداني، وكان طالبا نابها قضى عدة سنوات بالدارسة الثانوية في باريس وغيرها ونال حق المواطنة الفرنسية ثم عاد إلى أفريقيا عقب الحرب بعد أن خدم في الجيش الفرنسي وقضى مدة في أحد سجون ألمانيا، وبينما كان جي يعبر عن رغبة (المواطنين)في احتكار السلطة السياسية كسب سنجور ولاء« الرعايا » وقدامى العسكريين، وجاب كل أنحاء الريف يشارك شيوخ القرية طعامهم بينما قبع جي محافظا على سترته الرسمية ورباط عنقه. وألف سنجور حزب« الكتلة السنغالية الديمقراطية» وإعلان نظرية أفريقية عن الاشتراكية معارضا بذلك قيم التشبه والاستيعاب أو الدمج التي يؤمن بها خصومه، وسعى إلى توحيد مختلف الروابط المحلية العسكرية والعرقية ، وتودد إلى رجال الدين وشيوخ الطريقة التيجانية، وحصل خلال سنوات قليلة على تأييد غالبية الناخبين ، بيد أن تجميع هذه الفرق ذات المصالح والاتجاهات المتباينة، وحرم الحزب من أيديولوجية تقدمية متجانسة كما حرمه من قاعدة جيدة التنظيم في القرى، ولهذا فان الشباب العائد من فرنسا في الخمسينيات حاملا معتقدات ماركسية أكثر وضوحا شرع ينتقد حزب سنجور وان انضموا إليه فيما بعد، ولكن بدأت تتسع في السنوات الأخيرة الهوة الفاصلة بين سنجور وبين الراديكاليين .

كان الزعماء الافارقة في السنغال يحبذون الإصلاح عن الاستقلال ويرغبون بالبقاء داخل الجماعة الفرنسية ، وكان هدف سنغور موجه ضد الصفوة الافريقية الحضرية في المراكز الأربع وضد الرؤساء المحليين ، واعتمد أساساً على المرابطين في حملته ضد الرؤساء .

وأقر البرلمان الفرنسي في عام 1956 إطار القانون Loi Cadro والذي يقضي بحق كل إقليم في أن ينشئ في داخل حدوده مجلسا نيابيا خاصا به ولكن ليس مستقلا تمام الاستقلال ويجري تشكيله عن طريق الاقتراع العام بين كل البالغين ، وأضحت المجالس التنفيذية تتمثل جنين الجهاز الوزاري للمستقبل، كما هيأت الإصلاحات الحكومية المحلية إمكانية استبدال نظام الإدارة عن طريق الزعماء والشيوخ بنظام المجالس المنتخبة .وأجري استفتاء عام 1958 في كل بلدان غرب إفريقيا الخاضعة للسلطة الفرنسية ومنها السنغال التي صوتت على البقاء داخل الاتحاد الفرنسي مع التمتع بقدر أكبر من الاستقلال .

أصبحت حكومة الجماعة الفرنسية تتكون من رئيس الجمهورية الفرنسية رئيساً للجماعة ، وهو يرأس حكومة من ثمانية مندوبين ، كل واحد منهم يمثل جمهورية من جمهوريات الجماعة ومنها السنغال ، ومعهم سكرتير عام ومستشار فني ، وتتبع هذه المجموعة دائرة للمطبوعات وأخرى للمراسيم .

وما يمكن ملاحظته أن نظام الحكم في الجماعة الفرنسية لم يترك جانباً الا وصبغته بالصبغة الفرنسية وألغت الشخصية الأفريقية تماماً ، حيث ركز دستور الجماعة جميع الموضوعات والسلطات في رئيس الجمهورية الفرنسية ، وأن سلطة رئيس الجماعة شاملة وديكتاتورية ، ويحق لرئيس الجماعة أن يرأس المجلس التنفيذي ويقرر جدول أعماله ومكان انعقاده .

أيد دستور ديغول الصادر عام 1958 بلقنة أفريقيا الفرنسية ، وحاولت السنغال والسودان الفرنسي معارضة هذه البلقنة بانشاء (اتحاد مالي) الذي ضم أساساً فولتا العليا وداهومي وذلك في آذار 1959 ، لكنهم تركوه تحت ضغط ساحل العاج ، وطالب هذا الاتحاد باستقلاله في أيلول 1959 فوافقت فرنسا على ذلك في حزيران 1960 ، وفي آب من العام نفسه أنفصم عرى اتحاد السنغال مع مالي ، وألقى السنغاليون القبض على القائد السوداني مود يبوكيتا في داكار وشحنوه الى باماكو بعربة قطار مغلقة ، وبعدها مباشرة اجتمع المجلس الوطني السنغالي في جلسة طارئة ليعلن انفصال السنغال عن موريتانيا وفي نهاية أيلول 1960 أعلن السنغال دستوره المستقل .

وما أن حل عام 1960 حتى حصلت السنغال على استقلالها السياسي الكامل وأن ظلت روابطها الاقتصادية بفرنسا رابطة قوية جدا. وانتخب ليوبولد سنغور رئيسا للجمهورية ومحمد ضيا رئيسا للوزارة لمدة خمسة سنوات، وفي عام 1962 اتهم محمد ضيا بمحاولة انقلاب وذلك عند وصوله إلى البلاد وكان في رحله خارجها اعتقل مع أربعة من وزرائه وأصبح سنغور يمثل السلطتين التشريعية والتنفيذية. وتُعد السنغال من الدول التي خضعت لحكم الحزب

الموحد والذي تجاوز التعددية الحزبية بزعامة سنغور ، والحزب الموحد يقوم على تجميع الأحزاب القائمة دون ان تفقد كيانها في تجمع ائتلافي يتفق على برنامج مشترك .